QATAR FINTECH HUB
مركز قطر للتكنولوجيا المالية

QDB
بنك قطر للتنمية
QATAR DEVELOPMENT BANK

قطاع التكنولوجيا المالية في قطر

الملخص التنفيذي

سلسلة التقارير القطاعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 2024

في إطار الجهود التي تبذلها قطر لتعزيز القطاع الخاص والنهوض بمنظومة ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار في البلاد، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030، يواصل بنك قطر للتنمية الاضطلاع بدور محوري كشريك نمو لرواد الأعمال، داعمًا لهم في مسيرتهم منذ بزوغ الفكرة وحتى تنفيذها على أرض الواقع.

ومن خلال "سلسلة التقارير القطاعية"، يصدر البنك تقارير متخصصة تركز على قطاعات بعينها، تزوّد روّاد الأعمال القطريين برؤى ثمينة، تتضمّن تحليلات لواقع الطلب في السوق، وتقييمات للمشهد التنافسي، فضلاً عن معلومات دقيقة عن الجهات الفاعلة في السوق، بما يُعينهم على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن دخول السوق وتطوير الأعمال.

يقدّم هذا الموجز لمحة عامة عن قطاع التكنولوجيا المالية المتنامي في دولة قطر، وهو القطاع الذي اكتسب زخمًا عالميًا متسارعًا، لا سيّما في أعقاب جائحة كوفيد-19، التي عجّلت بالتحوّل نحو الحلول الرقمية مثل الدفع دون تلامس، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والإقراض الرقمي. ويستعرض التقرير رؤىً أساسية حول السوق، والاتجاهات الناشئة، ومكوّنات المنظومة المحلية، كما يُسلّط الضوء على الفرص المتاحة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة لتواكب تحوّلات السوق وتعزّز قدرتها التنافسية في الاقتصاد الرقمي المتسارع النمو في قطر.

التقرير التفصيلي الذي يستند إليه هذا الملخص متاح على موقع بنك قطر للتنمية.

يشمل قطاع التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة ومتنوعة من المجالات، حيث يقدم كل منها فرصًا وحلولاً فريدة ضمن مشهد الخدمات المالية. وقد تم تصنيف مجالات التكنولوجيا المالية حسب القطاعات الرئيسية، بما يتماشى مع أنواع التراخيص الصادرة عن مصرف قطر المركزي

تقسيم سوق التكنولوجيا المالية

القطاعات	الوصف	الشركات الرئيسية العالمية
المدفوعات الرقمية	الدفع الرقمي هو تحويل مبلغ من حساب مدفوعات إلى آخر باستخدام جهاز رقمي أو قناة رقمية. في هذا التقرير، يُقصد بمصطلح "الشركات الناشئة في مجال المدفوعات الرقمية" الجهات المُستحوذة على التجار، وهم مقدمو بوابات المدفوعات الذين يُوفرون البنية التحتية اللازمة للتجار لبدء قبول المدفوعات الرقمية.	amazon pay, stripe, Square
المحافظ الرقمية	هي نظام أو تطبيق برمجي يخزن معلومات الدفع والأموال الإلكترونية، مما يسمح للمستخدمين بإجراء مدفوعات رقمية من خلال الإنترنت وفي المتاجر، بالإضافة إلى تنفيذ تحويلات بين الأفراد. يمكن أن تكون هذه الخدمات بديلاً عن الحسابات المصرفية التقليدية. إلى جانب المدفوعات الرقمية، يتم تصنيف مقدمو المحافظ الرقمية ضمن مقدمي خدمات الدفع.	Cash, PayPal, venmo
اشتر الآن وادفع لاحقًا	اشترِ الآن وادفع لاحقًا هو خيار تمويل قصير الأجل يسمح للمستهلكين شراء سلع وتقسيط تكلفتها على مدى فترة زمنية بعد سداد دفعة أولى بسيطة. على عكس القروض المصرفية التقليدية، فغالبًا ما تكون الموافقات على خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا أسرع وعادةً ما تكون خالية من الفوائد.	Klarna, affirm, afterpay
الإقراض بين الأفراد	يسمح الإقراض بين الأفراد، المعروف أيضًا باسم التمويل الجماعي القائم على القروض، للأفراد الحصول على قروض مباشرة من آخرين، متجاوزين بذلك دور المؤسسات المالية التقليدية كوسيط. سوق الإقراض بين الأفراد يربط بين المقترضين والمقرضين عبر منصة إلكترونية على الإنترنت، مما يُمكّن المقرضين من تقديم قروض بأسعار تنافسية، مع توفير خيارات تمويل أسهل للمقترضين.	LendingClub, PROSPER
تكنولوجيا التأمين (INSURTECH)	تكنولوجيا التأمين هي استخدام التكنولوجيا لتغيير نماذج التأمين الحالية، ودمج آليات مثل إنترنت الأشياء لزيادة دقة التحقق من المطالبات. كما تُستخدم لتقييم المخاطر، ووضع السياسات، ومساعدة شركات التأمين على الاكتتاب. في هذا التقرير، يشير مصطلح تكنولوجيا التأمين إلى شركات التأمين الرقمية والمواقع الإلكترونية لمقارنة الأسعار، بالإضافة إلى الشركات التي تُطوّر تكنولوجيات لشركات التأمين التقليدية.	Lemonade, oscar
العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)	العملات الرقمية للبنوك المركزية هي نُسخ رقمية من العملات الورقية تُصدرها البنوك المركزية مباشرةً، مستفيدةً من تكنولوجيا سلسلة الكتل (بلوك تشين) لتعزيز الأمان وإمكانية التتبع والتشغيل البيني. بخلاف الحسابات المصرفية التقليدية، تدعم البنوك المركزية العملات الرقمية للبنوك المركزية مباشرةً، مما يُقلل من مخاطر السيولة، مع أن تحول المستهلكين المفرط من البنوك التجارية إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية قد يزيد أيضًا من هذه المخاطر.	
تكنولوجيا الثروة (WEALTHTECH)	يشير مصطلح تكنولوجيا الثروة إلى استخدام التكنولوجيا في إدارة الثروات والأصول. ويشمل هذا تكنولوجيات مثل المستشارين الآليين، والتداول الخوارزمي، والذكاء الاصطناعي، لتقديم استشارات مالية مخصصة للمستثمرين من الأفراد ومن المؤسسات.	Robinhood, Betterment, Wealthfront
التكنولوجيا التنظيمية (REGTECH)	تعمل التكنولوجيا التنظيمية على تسهيل الامتثال التنظيمي من خلال التكنولوجيا، مما يُبسّط العمليات، ويُقلّل الرقابة اليدوية. بالإضافة إلى مراقبة المعاملات للكشف عن أي نشاط مشبوه، تُحلّل هذه الأدوات البيانات في الوقت الفعلي لمساعدة المؤسسات المالية على اكتشاف المخاطر، والتنبؤ بمشاكل الامتثال، وتحسين الأمن والكفاءة.	ComplyAdvantage, ASCENT
التكنولوجيا المالية الإسلامية	تركز التكنولوجيا المالية الإسلامية على تطوير حلول مالية رقمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تلبي الاحتياجات المالية للمسلمين. وينطبق هذا على مختلف قطاعات التكنولوجيا المالية، التي تشمل الإقراض بين الأفراد، وخدمات اشتر الآن وادفع لاحقًا، وإدارة الثروات، والمدفوعات الرقمية، والخدمات المصرفية الرقمية.	zoya, Kestrl, Wahed
الخدمات المصرفية المفتوحة	تسمح الخدمات المصرفية المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الوصول إلى بيانات العملاء المالية عبر واجهات برمجة التطبيقات (APIs). وهذا يُمكّن شركات التكنولوجيا المالية من اتخاذ قرارات مستنيرة، مثل تقييم الجدارة الائتمانية للإقراض. يعمل هذا التبادل المتزايد للبيانات على تحسين تجارب العملاء، وتشجيع الابتكار في التكنولوجيا المالية، وتسريع تبنيه.	TARABUT
الخدمات المصرفية الرقميةالمفتوحة	عتبر الخدمات المصرفية الرقمية جزءًا من السياق الأوسع للتحول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حيث تُقدّم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وتشمل هذه الخدمات تقديم خدمات مصرفية، مثل المدفوعات وحسابات التوفير والقروض ومنتجات الاستثمار، عبر منصات رقمية مثل تطبيقات الهاتف الجوال أو مواقع الويب.	Wio, nu, زاند Zand, bunq

غير شاملة بالكامل

تحليل الاتجاهات العالمية يتوقع أن تكون المدفوعات والإقراض والتأمين هي القطاعات الرائدة في هذا المجال بحلول عام 2030

التطورات العالمية للتكنولوجيا المالية

حجم سوق العالمي للتكنولوجيا المالية
(مليار ريال قطري، 2020-2030)

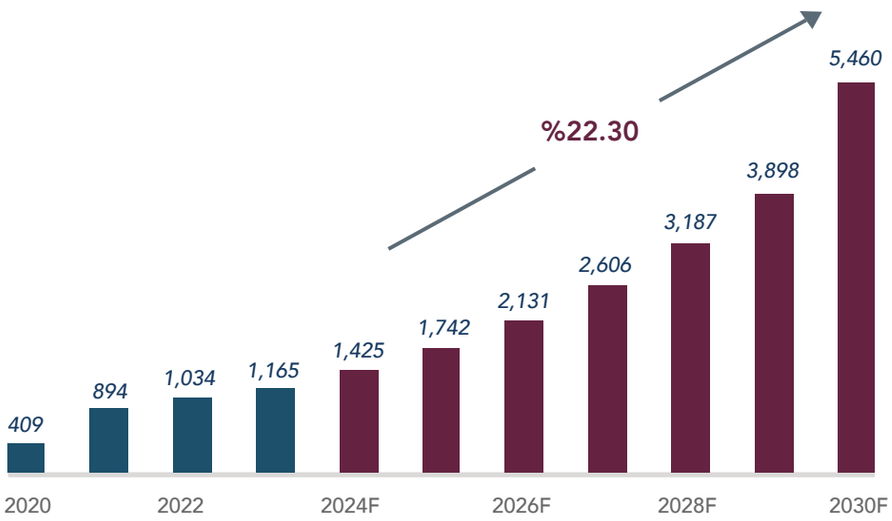

من المتوقع أن ينمو السوق العالمي للتكنولوجيا المالية بمعدل نمو سنوي مركب نسبته **22.30٪ ليصل إلى 5.46 تريليون ريال قطري بحلول عام 2030 .**

يُعزى هذا المعدل من النمو إلى التوجه العالمي المتوقع لاعتماد **المدفوعات الرقمية** بشكل واسع، **إضافة إلى التوسع في البنية التحتية للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول .**

من المتوقع أن تتضاعف إيرادات التكنولوجيا **المالية أكثر من مرتين بين عامي 2024 و2030**، مما يشير إلى ثقة مستمرة من المستثمرين واستمرار التحول الرقمي عبر النظم المالية .

المصدر: مجموعة بوسطن الاستشارية

ويُتوقّع أن يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الخليج نموًا كبيرًا، مع تقديرات بارتفاع الإيرادات بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدّة من عام 2022 إلى عام 2030، بما يتناغم مع الاتجاهات العالمية في هذا المجال

سوق التكنولوجيا المالية الإقليمي

حجم سوق التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي (مليار ريال قطري، 2021-2030)

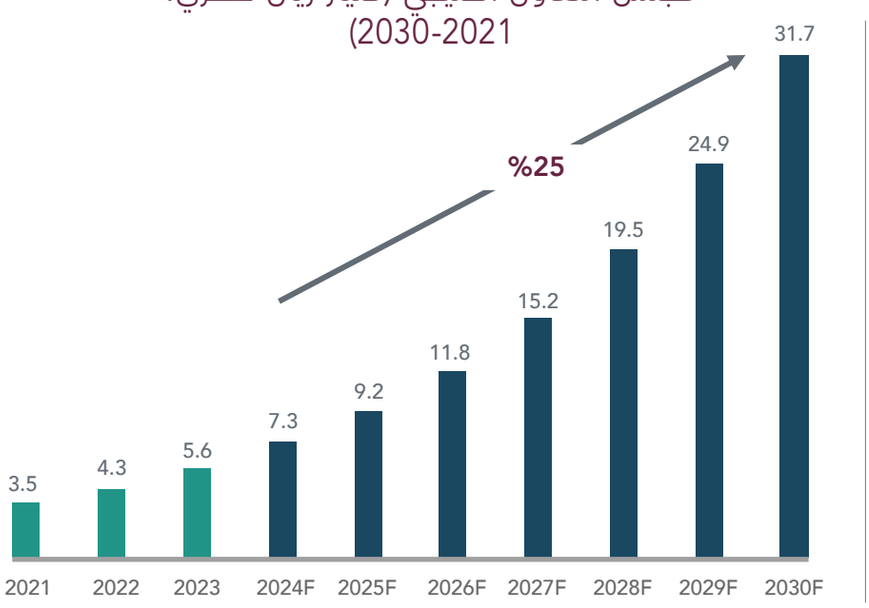

تماشيًا مع السوق العالمية، يعتمد سوق التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي على تقديرات الإيرادات، ومن المتوقع أن ينمو **من 5.6 مليار ريال قطري في عام 2023** إلى **31.7 مليار ريال قطري بحلول عام 2030 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 25%.**

ويظهر ذلك من خلال النمو القوي للتكنولوجيا المالية المدمجة، حيث يتم دمج الخدمات المالية في منصات غير مالية (مثل التجارة الإلكترونية، وخدمات حجز السيارات، والاتصالات).

من المتوقع أن يضيف سوق التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي **أكثر من** 26 **مليار ريال قطري إلى قيمته بحلول عام 2030**، مدفوعًا بالتبني القوي على المستوى الإقليمي والمبادرات التنظيمية الداعمة .

المصدر: رولاند بيرجر – التكنولوجيا المالية المدمجة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة بوسطن الاستشارية – التكنولوجيا المالية العالمية 2024

بيئة داعمة تعزز بشكل أكبر نمو قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة، حيث يُساهم انتشار مراكز التكنولوجيا المالية الناشئة في تمهيد الطريق للابتكار في هذا القطاع.

المشهد التنظيمي للتكنولوجيا المالية في دول التعاون الخليجي

الجهات التنظيمية

مصرف البحرين المركزي

مطورو القطاع

خليج البحرين للتكنولوجيا المالية

الجهات التنظيمية

مصرف قطر المركزي

مركز قطر للمال

مطورو القطاع

مركز قطر للتكنولوجيا المالية

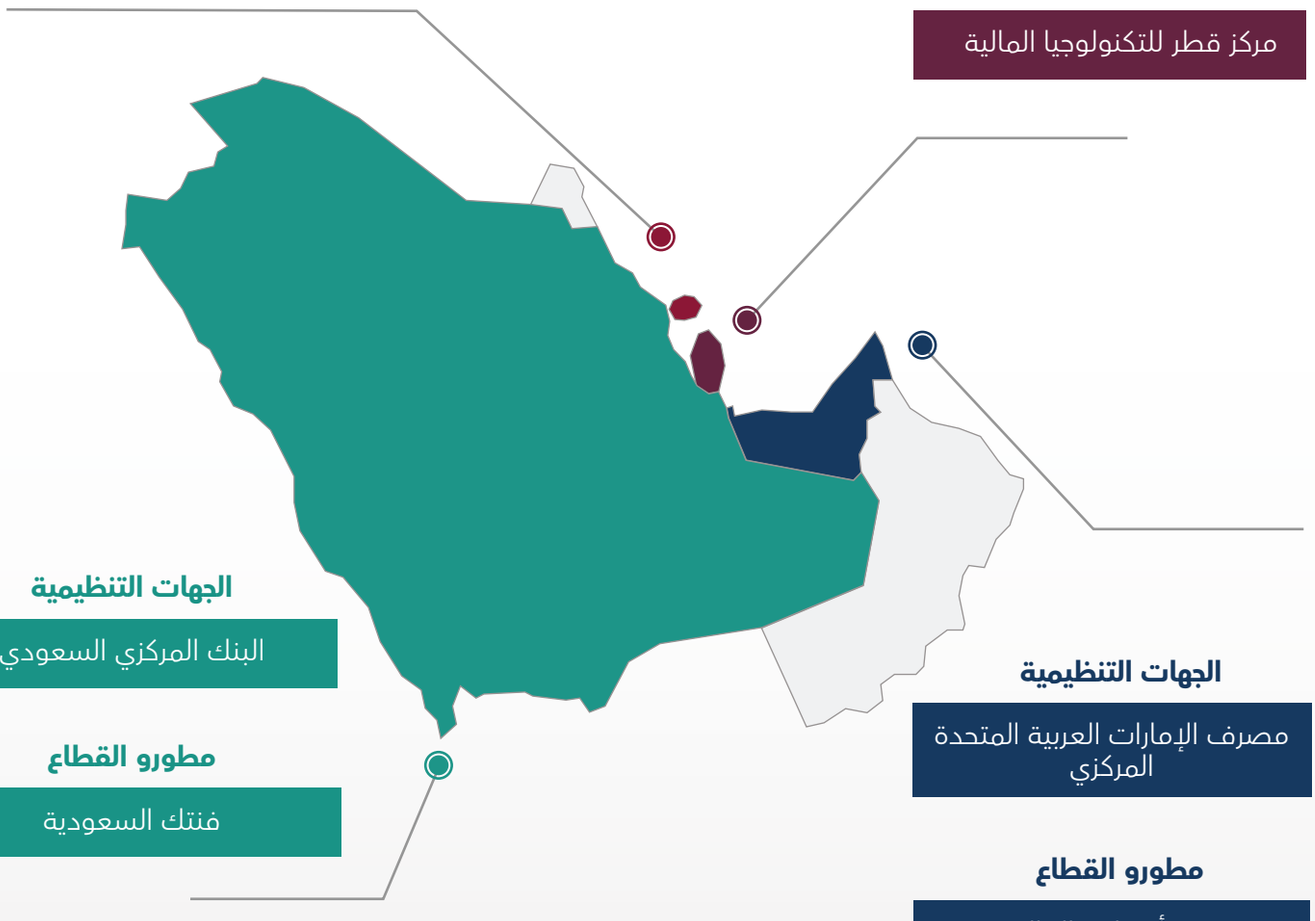

الجهات التنظيمية

البنك المركزي السعودي

مطورو القطاع

فنتك السعودية

الجهات التنظيمية

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

مطورو القطاع

سوق أبوظبي العالمي

مركز دبي المالي العالمي

- المملكة العربية السعودية
- البحرين
- الإمارات
- قطر

ملاحظة: وفقًا لأحدث البيانات المتاحة، لا تمتلك كل من الكويت وعُمان مراكز متخصصة للتكنولوجيا المالية.

المصدر: وكالة الأنباء القطرية، جريدة قطر تريبيون، مركز قطر للمال، سوق العالمي، مركز مسك، فنتك السعودية، خليج البحرين للتكنولوجيا المالية مقابلات أولية

مقارنة سوق التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

	التوقعات الاقتصادية	التمكين التنظيمي	الانتشار الرقمي للمستهلكين	تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	توفر المواهب
قطر	✓✓✓	✓✓	✓✓✓	✓✓✓	✓✓
الكويت	✓✓✓	✓	✓✓	✓	✓✓
عمان	✓	✓	✓✓	✓	✓
السعودية	✓✓✓	✓✓	✓✓✓	✓✓	✓✓✓
الإمارات	✓✓✓	✓✓✓	✓✓✓	✓✓✓	✓✓✓
البحرين	✓	✓✓✓	✓✓✓	✓✓	✓✓✓

✓ ظروف مواتية إلى حد ما لشركات التكنولوجيا المالية

✓✓ ظروف مواتية لشركات التكنولوجيا المالية

✓✓✓ ظروف مواتية للغاية لشركات التكنولوجيا المالية

رسخت قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مكانتها كدول رائدة إقليميًا بفضل أنظمة التحول الرقمي المتطورة

كانت البحرين من أوائل الدول التي تبنت التكنولوجيا المالية، حيث أطلقت أول مختبر تنظيمي في المنطقة

الكويت وسلطنة عمان في مراحل مبكرة نسبيًا من تطوير التكنولوجيا المالية

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي – مؤشر التنافسية العالمية 4.0

ملاحظة: تستند التصنيفات عبر المعايير إلى مزيج من مؤشرات البنك الدولي (مؤشر التنافسية العالمية 4.0، مؤشر التبني الرقمي، مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال)، ومؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، وآراء الخبراء. وتعكس الدرجات أداء كل دولة في: الاستقرار الاقتصادي الكلي، نضج البيئة التنظيمية، انتشار الخدمات الرقمية والمتنقلة، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقوة الكفاءات البشرية (مثل التعليم العالي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمهارات الرقمية)

إن منظومة التكنولوجيا المالية في دولة قطر تُبدي ملامح واعدة للنمو، إذ تستند إلى منظومة مؤسسية متكاملة تضم مطوّري القطاع، وميسّري القطاع، والشركات الناشئة، ما أرسى قاعدة قوية لتوسّع هذا القطاع الحيوي

منظومة التكنولوجيا المالية في قطر

الجهات الإدارية ومطورو القطاع

منصات التسجيل

وزارة التجارة والصناعة – Ministry of Commerce and Industry – State of Qatar

QFZ

مركز قطر للمال – Qatar Financial Centre

واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا – Qatar Science & Technology Park

مطورو القطاع

QDB – بنك قطر للتنمية – Qatar Development Bank

QATAR FINTECH HUB – مركز قطر للتكنولوجيا المالية

الجهات التنظيمية

مصرف قطر المركزي – Qatar Central Bank – State of Qatar

هيئة تنظيم مركز قطر للمال – Qatar Financial Centre Regulatory Authority

جهات تمكين القطاع

مقدمو الخدمات السحابية

Azure

Google Cloud

ميزة – MEEZA

كيانات الدعم

تسمو – TASMU

Invest Qatar

مركز حاضنات الأعمال الرقمية – Digital Incubation Center

واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا – Qatar Science & Technology Park

حاضنة قطر للأعمال – Qatar Business Incubation Center

المؤسسات المالية

الدوحة للتكافل – Doha Takaful

البنك التجاري – Commercial Bank

بنك الدوحة – Doha Bank

QNB

رأس المال الجريء وكيانات

Doha Tech Angels

AJF – تمويل – Al Jazeera Finance

Al Khor Holding

Venture Mena

QDB – بنك قطر للتنمية – Qatar Development Bank

Utopia Capital

DVC

MDK Holding

راسمال – rasmal ventures

الشركات الرئيسية

الشركات الجديدة الراسخة في مجال التكنولوجيا المالية

iPay

ooredoo money

لشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

Dibsy

TESS Payments

PAY2M – Secure Payment Gateway

SkipCash

PayLater

سداد – SADAD

المصدر:البحث الأولي، مواقع ويب الشركات، تحليل الفريق

قائمة الشركات المقدمة هي على سبيل المثال لا الحصر

الجهات الإدارية والمطورون

يلبي مصرف قطر المركزي الاحتياجات الأساسية لقطاع التكنولوجيا المالية من خلال ترسيخ الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن الامتثال والاستقرار والتوافق على مستوى القطاع. كما تدعم هيئة تنظيم مركز قطر للمال الرقابة التنظيمية. بالتوازي مع ذلك، تواصل جهات مثل بنك قطر للتنمية ومركز قطر للتكنولوجيا المالية، بصفتهما مطورين رئيسيين، المساهمة في نمو ريادة الأعمال والابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية والخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي. وتعمل هذه المجموعة معًا على صياغة السياسات، ووضع معايير القطاع، وتسهيل منصات الترخيص، وتطوير مشهد التكنولوجيا المالية محليًا.

جهات تمكين القطاع

ساهم جهات تمكين القطاع في تلبية الاحتياجات التشغيلية والتمويلية، والبنية التحتية، وتنمية المواهب، ودعم حاضنات الأعمال لتعزيز التطور التكنولوجي. تُقدم جهات رأس المال الجريء والتمويل، التي تضم بنك قطر للتنمية والعديد من شركات الاستثمار الإقليمية، دعمًا ماليًا لشركات التكنولوجيا المالية في مراحلها المبكرة ومراحل نموها. تُوفر المؤسسات المالية بنية تحتية حيوية مما يمكن الشركات الناشئة من الاندماج في المنظومة المالية والوصول إلى خدمات أساسية مثل الامتثال ومراقبة المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ جهات تمكين القطاع، مثل الخدمات السحابية من جوجل كلاود ومايكروسوفت أزور وميزة، من الأمور الأساسية لتوسع قطاع التكنولوجيا المالية، وتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة، والامتثال التنظيمي، خاصة في مجال أمن وتوطين البيانات.

الشركات الرئيسية

في صميم منظومة التكنولوجيا المالية في قطر، تقدم الشركات الرئيسية حلولاً مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية، وخدمة "اشتر الآن وادفع لاحقًا"، والإقراض بين الأفراد. كما يتخصص العديد منها في خدمات التكنولوجيا المالية، مما يعمل على تطوير تكنولوجيات تُساعد المؤسسات المالية على مواجهة التحديات الرئيسية وتعزيز قطاع الخدمات المالية. يشمل هذا القطاع شركات راسخة تتوسّع في مجال التكنولوجيا المالية، مثل موني من أوريدو وأي باي من فودافون، إلى جانب مجموعة متنوعة من الشركات الناشئة المتخصصة في خدمات التكنولوجيا المالية.

ويُعد "مركز قطر للتكنولوجيا المالية" المنصة المركزية لتطوير هذا القطاع في الدولة، حيث تجمع تحت مظلتها جهود الأطراف الفاعلة الرئيسة، وفي مقدّمتها بنك قطر للتنمية، ومصرف قطر المركزي، وهيئة مركز قطر للمال، مُشكّلة بذلك بيئة تعاونية تدفع بالعجلة التنموية قُدُماً

الاستثمار في التكنولوجيا المالية في قطر

مقارنة تمويل رأس المال الاستثماري في قطاع الصناعة في قطر (بمليون ريال قطري، 2024)

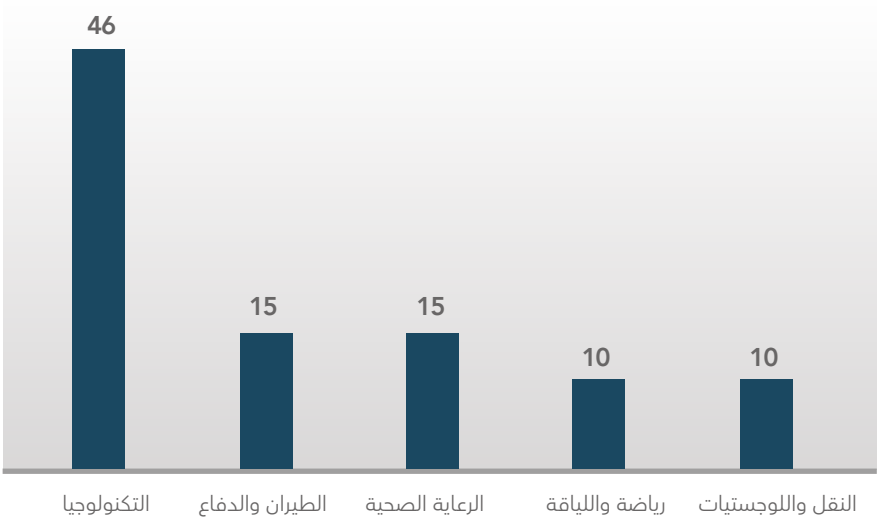

على الرغم من جمود صفقات رأس المال الجريء في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، حظيت التكنولوجيا المالية **بأعلى حصة من الاستثمارات في عام 2024**، بإجمالي بلغ 46 مليون ريال قطري، أي أكثر من ثلاثة أضعاف أي قطاع آخر.

في نشاط الصفقات، تظل التكنولوجيا المالية هي المهيمنة، حيث **تستحوذ على 29% من إجمالي صفقات قطر** في عام 2024.

مساهمة مركز قطر للتكنولوجيا المالية في قطاع التكنولوجيا المالية في قطر

+40 مليون

استثمار بقيمة 40 مليون رق (11 مليون دولار أمريكي) أو أكثر في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مرحلة تمويل ما قبل التأسيس

+17 مليون

استثمار بنك قطر للتنمية بأكثر من 4 ملايين دولار أمريكي في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لدعم الابتكار والنمو المبكر

+80

أكثر من 80 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تشكل أكثر من 30 دولة نشأت من برامج مركز قطر للتكنولوجيا المالية

+450

تم إنشاء أكثر من 450 وظيفة من خلال تمكين الشركات الناشئة

+40

أكثر من 40 شركة ناشئة محلية تم توطينها من قبل مركز قطر للتكنولوجيا المالية بالشراكة مع مركز قطر للمال ووزارة التجارة والصناعة

تشمل المبادرات الاستراتيجية ذات الصلة بقطاع التكنولوجيا المالية في قطر استراتيجيات وطنية على المستوى الكلي، تُنفذ من خلال مجموعة من المبادرات التفصيلية على المستوى الجزئي

المبادرات الاستراتيجية الرئيسية

استراتيجية مصرف قطر المركزي 2024-2030

تعكس الاستراتيجية الأخيرة لمصرف قطر المركزي الأهمية المتزايدة لسوق التكنولوجيا المالية، وتهدف إلى تعزيز نمو هذا القطاع. وتركز الاستراتيجية على زيادة عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة من خلال تسهيل إجراءات دخول السوق.

الاستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية (NFS)

أطلق مصرف قطر المركزي هذا الإطار عام 2023 الذي يعمل على تسريع مسيرة قطر في مجال التكنولوجيا المالية من خلال أربعة ركائز أساسية: البنية التحتية الأساسية، ومجالات النمو، وتنمية المواهب، والشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية. ومع 29 مبادرة مُخطط لها على مدى خمس سنوات، بدأ تنفيذ العديد منها بالفعل.

لخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي (3FSS)

أطلق مصرف قطر المركزي هذه الخطة عام 2023 التي تهدف إلى ترسيخ مكانة قطر كدولة رائدة في مجال الابتكار المالي، مع التركيز على الخدمات المصرفية والتأمين والتمويل الرقمي وأسواق رأس المال. ومن أهم مكوناتها تمكين شركات التكنولوجيا المالية من تطوير حلول تستفيد من التكنولوجيات الناشئة. ومن أبرز المبادرات إنشاء مركز تميز لمواهب التكنولوجيا المالية، وتقديم حوافز لجذب شركات التكنولوجيا المالية.

استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (NDS3)

تماشياً مع الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، تستهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إطلاق 35 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بحلول عام 2030، وإنشاء مركز لتكنولوجيا التأمين، وثقافة استثمارية قوية لدعم نمو القطاع.

يلعب مركز قطر للتكنولوجيا المالية دورًا رئيسيًا في تعزيز الاستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية والخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي باعتبارها المنصة

ويتميز سوق التكنولوجيا المالية القطري بنشاط قوي في قطاعات رئيسية تحكمها أطر تنظيمية قائمة، إلى جانب فرص واعدة في مجالات أخرى

الترخيص والتسجيل

تراخيص التكنولوجيا المالية المتاحة من مصرف قطر المركزي

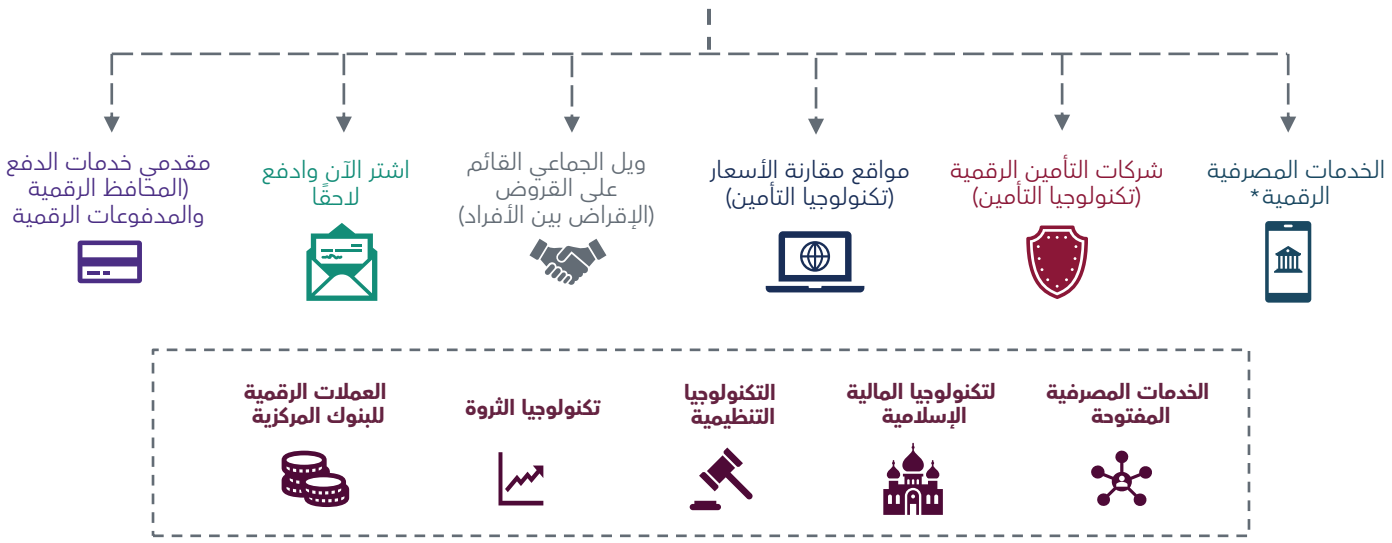

الإضافة إلى التراخيص المتاحة الموضحة أعلاه، وضع مصرف قطر المركزي أيضًا أطرًا للتكنولوجيا الناشئة، مثل توجيهات الذكاء الاصطناعي وتقنية دفاتر الحسابات الموزعة، ولوائح أعرف عميلك إلكترونيًا، والحوسبة السحابية، ومعالجة البيانات. ونظرًا لدورها المحوري في مشهد التكنولوجيا المالية في قطر، تقدم الأقسام التالية تحليلًا متعمقًا للقطاعات التي يتوفر لها تراخيص التكنولوجيا المالية من مصرف قطر المركزي*.

تم تناول الخدمات المصرفية الرقمية على مستوى عالٍ في القسم 10 حيث تم تقديم هذا الترخيص مؤخرًا من قبل مصرف قطر المركزي

وتعد المدفوعات الرقمية – أكبر قطاعات التكنولوجيا المالية على مستوى العالم – من المجالات المرشحة لتحقيق نمو قوي في السوق القطري، رغم ما تشهده من تشبّع متزايد

مشهد المدفوعات الرقمية في قطر

حجم المدفوعات الرقمية في قطر (مليار ريال قطري، 2022-2028)

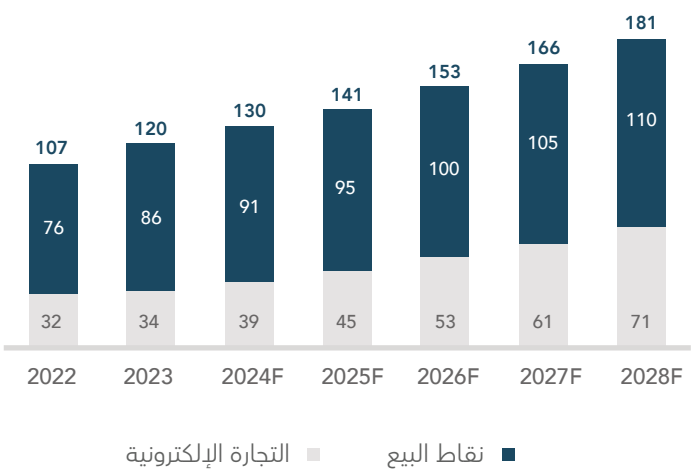

اللاعبون المحليون الرئيسيون

أجهزة نقاط البيع داخل المتاجر

سداد ADAD
my Fatoorah
PAY2M
TESS PAYMENTS
noqoody

بوابات الدفع عبر الإنترنت

ooredoo money
my Fatoorah
PAY2M
tap
سداد ADAD
SkipCash
Dibsy
TESS PAYMENTS
noqoody

غير شاملة بالكامل

فمن المتوقع أن تنمو معاملات المدفوعات الرقمية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 16% في مدفوعات التجارة الإلكترونية و5% في مدفوعات نقاط البيع، بينما يُتوقع أن يبلغ إجمالي قيمة المعاملات نحو 181 مليار ريال قطري بحلول عام 2028.

وتقدم شركات الدفع الرقمي في دولة قطر بشكل أساسي خدمات بوابات الدفع، سواء عبر البوابات الإلكترونية أو أجهزة نقاط البيع داخل المتاجر، في حين تتولى البنوك عملية معالجة المدفوعات.

المصدر: مصرف قطر المركزي، وورلد باي، بحوث أولية

ملاحظة: يُرجى العلم أن قائمة الجهات المذكورة ليست شاملة. القيم تشمل الصفقات التي تمت من قبل كيانات تكنولوجية مالية وغير تكنولوجية مالية

كما ينعكس هذا المسار أيضًا في تزايد انتشار المحافظ الرقمية، حيث تتحدى الحلول المبتكرة العروض المصرفية التقليدية

مشهد المحافظ الرقمية في قطر

اللاعبون المحليون الرئيسيون

البنوك

بنك الدوحة DOHA BANK | البنك الأهلي ahlibank | QNB | المصرف QIB

محافظ الاتصالات

iPay | ooredoo money

محافظ إلكترونية أخرى

cwallet | KARTY

غير شاملة بالكامل

قيمة معاملات المحافظ الرقمية في قطر (مليار ريال قطري، 2022-2028)

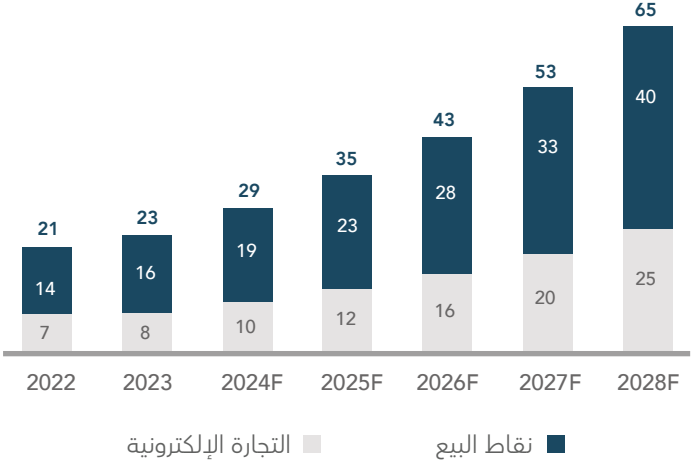

علاوة على ذلك، من المتوقع أن تنمو معاملات المحافظ الرقمية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 26% في مدفوعات التجارة الإلكترونية و21% لمدفوعات نقاط البيع. ومن المتوقع أن يصل إجمالي المعاملات إلى حوالي 65 مليار ريال قطري بحلول عام 2028، وهو ما يشكل حوالي 34% من إجمالي المدفوعات الرقمية.

ويهيمن على سوق المحافظ الرقمية الجهات الفاعلة الدولية والبنوك المحلية، يليهم مزودو الحلول من شركات الاتصالات والشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية.

المصدر: مصرف قطر المركزي، وورلد باي، بحوث أولية

ملاحظة: يُرجى العلم أن قائمة الجهات المذكورة ليست شاملة. القيم تشمل الصفقات التي تمت من قبل كيانات تكنولوجية مالية وغير تكنولوجية مالية

وبالمثل، من المتوقع أن يسهم نشاط التجارة الإلكترونية سريع النمو في تمهيد الطريق أمام قطاع "اشترِ الآن وادفع لاحقًا" لاختراق آليات القروض الشخصية التقليدية

مشهد الشراء الآن والدفع لاحقًا في قطر

قيمة معاملات التجارة الإلكترونية لخدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا" في قطر" (مليار ريال قطري، 2022-2028)

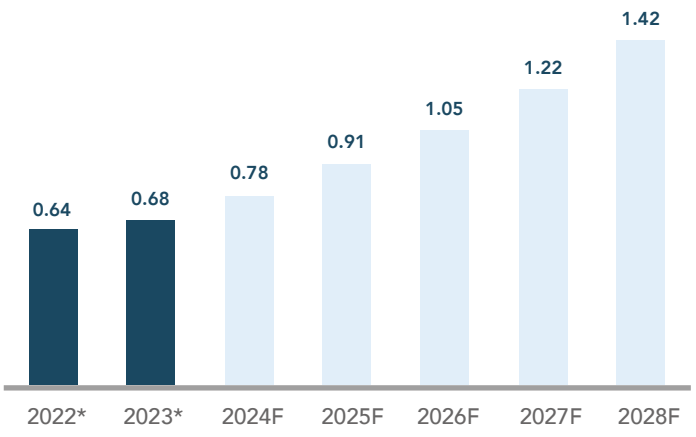

اللاعبون المحليون الرئيسيون

شركات التكنولوجيا المالية لخدمة "اشترِ الآن وادفع لاحقًا"

PayLater — spendwisor

البنوك

بنك الدوحة DOHA BANK — HSBC — QNB — بنك دخان DUKHAN BANK — QIB — البنك الأهلي ahlibank

غير شاملة بالكامل

فمن المتوقع أن تنمو معاملات "اشترِ الآن وادفع لاحقًا" بمعدل نمو سنوي مركب قدره 16% وأن تستحوذ على حصة 5% من مدفوعات التجارة الإلكترونية.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي المعاملات إلى حوالي 1.42 مليار ريال قطري بحلول عام 2028، وهو ما يشكل نحو 34% من إجمالي المدفوعات الرقمية.

ولا يوجد في قطر حالياً مزودون مرخصون لخدمات "اشترِ الآن وادفع لاحقًا"، إذ ما زال اللاعبون الحاليون يعملون ضمن البيئة التجريبية التنظيمية. وبالتالي، يلجأ المتسوقون إلى القروض الاستهلاكية الشخصية التي تقدمها البنوك التقليدية لتمويل مشترياتهم.

المصدر: مصرف قطر المركزي، وورلد باي

تشير القيم الخاصة بعامي 2022 و2023 إلى حجم السوق المحتمل، وليس إلى حجم المعاملات الفعلية، نظراً لعدم وجود مزودين مرخصين لخدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا في تلك الفتر*

يُقدّم الإقراض من شخص إلى شخص نموذجًا بديلًا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تمكين التواصل المباشر بين المقترضين والمقرضين عبر منصات رقمية

التنبؤ بسوق الإقراض بين الأفراد من خلال حالة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة

وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر (مليار ريال قطري، 2019-2028)

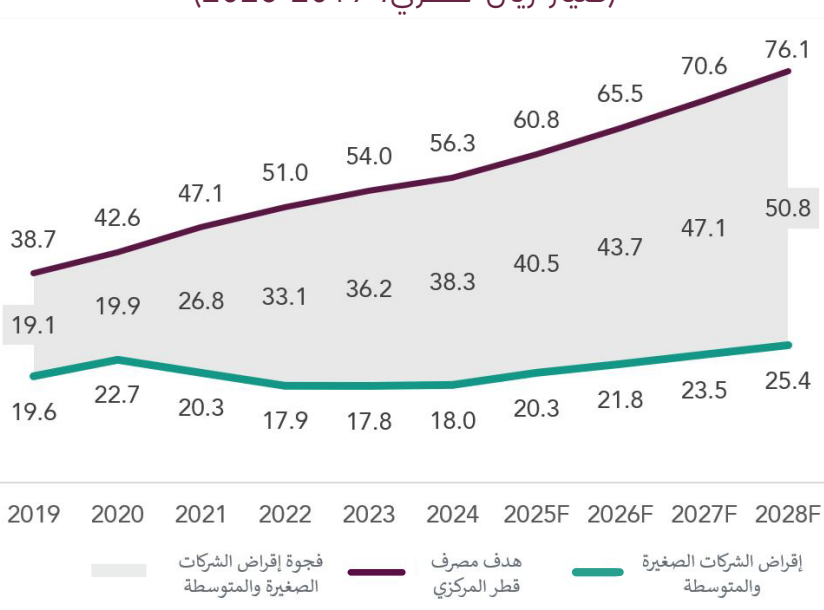

الجهات الرئيسية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

QDB بنك قطر للتنمية Qatar Development Bank — QNB

QIIB الدولي الإسلامي — HSBC

غير شاملة بالكامل

تُستخدم فجوة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة كمؤشر بديل للطلب المحتمل على فرص الإقراض بين الأفراد.

اتسع الفجوة بين الهدف المحدد من قبل مصرف قطر المركزي لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة والإقراض الفعلي لها بمرور الوقت، حيث ارتفعت **من 19.1 مليار ريال قطري في عام 2019 إلى 50.8 مليار ريال قطري متوقعة في عام 2028.**

ظل الإقراض الفعلي للشركات الصغيرة والمتوسطة **مستقراً بين عامي 2021 و2024.**

في الأسواق التي قد لا يُلبي فيها التمويل المصرفي التقليدي احتياجات الشركات الصغيرة بالكامل، يُمكن لنماذج الإقراض بين الأفراد توفير وصول أسرع إلى رأس المال، وشروط قروض أكثر مرونة، وتقييمات ائتمانية مُبسّطة.

ورغم أن تطوير منصات الإقراض بين الأفراد لا يزال ناشئًا في بعض الأسواق، بما في ذلك قطر، إلا أنه يُمكن أن يُسهم في النمو الشامل للقطاع المالي وشموليته.

المصدر: مصرف قطر المركزي، تقارير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من بنك قطر للتنمية

ويجري حاليًا تقييم هذه الطلبات (P2P)، وقد وافق مصرف قطر المركزي على عدد من طلبات تأسيس منصات الإقراض من شخص إلى شخص تمهيدًا لإدراجها ضمن البيئة التجريبية التنظيمية. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تمنح البيئة التجريبية تصريح الدخول سوى لشركة واحدة فقط، وهي شركة أجيال لحلول التكنولوجيا المالية ذ.م.م". وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المتوفرة بشأن وضع الإقراض الحالي للشركات الصغيرة والمتوسطة تقتصر حاليًا على المقدمة من البنوك فقط

على الرغم من غياب شركات التكنولوجيا التأمينية (InsurTech) المرخّصة في قطر، فإن هذا القطاع يشهد نموًا مطّردًا نتيجة تبنّي الشركات التقليدية للتقنيات الحديثة

مشهد التكنولوجيا التأمينية في قطر

شركات التأمين الرئيسية

شركات التأمين التقليدية (المعاملات بين الشركات والمستهلكين)

المحلية

QATAR GENERAL INSURANCE & REINSURANCE CO. — Qatari Unified Bureau Insurance W.L.L — QIC مجموعة قطر للتأمين QATAR INSURANCE GROUP

DOHA INSURANCE GROUP مجموعة الدوحة للتأمين — العامة للتكافل General Takaful تأمين برؤية إسلامية Insurance with an Islamic Vision — الإسلامية للتأمين Islamic Insurance

العالمية

GIG GULF A FAIRFAX Company — AIG — Arabia INSURANCE JORDAN

مقدمو برامج التأمين (المعاملات بين الشركات)

ANOUD TECHNOLOGIES We Ensure. You Insure. — SHIELDNXT

غير شاملة بالكامل

إجمالي أقساط التأمين ضد المخاطر لتكنولوجيا التأمين في قطر (مليون ريال قطري، 2022-2028)

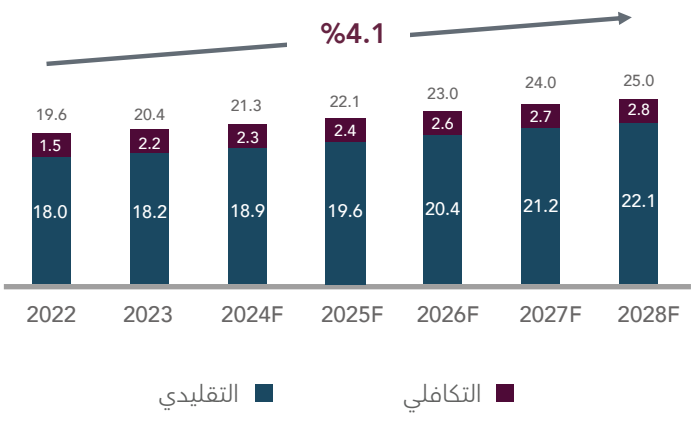

لقطاع (GWP) ومن المتوقع أن تصل الأقساط المكتتبة الإجمالية التكنولوجيا التأمينية إلى نحو 25.01 مليون ريال قطري بحلول عام 2028، وهو ما يعادل 0.3% من إجمالي الأقساط المكتتبة في السوق، بما يتماشى مع المتوسط العالمي.

شركات (B2C) ويهيمن على قطاع الأعمال الموجّهة للمستهلكين التأمين التقليدية التي بدأت في إدماج التقنيات المبتكرة ضمن خدماتها.

فيتكوّن من مزودي (B2B)، أما قطاع الأعمال الموجّهة للشركات البرمجيات الذين يقدّمون هذه الحلول التقنية لشركات التأمين التقليدية.

المصدر: مصرف قطر المركزي، جهاز التخطيط والإحصاء، بريسيدنس ريسيرش

لا توجد في الوقت الحالي شركات وساطة تأمينية رقمية أو شركات تأمين رقمية مرخصة في دولة قطر*

توفّر قطر أيضًا بيئة داعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات أخرى، مع فرص ناشئة وتنظيمات متطورة

قطاعات التكنولوجيا المالية الأخرى في قطر

القطاعات	نظرة عامة على القطاعات في قطر
التكنولوجيا المالية الإسلامية	• إن تركيز مركز قطر للمال ومركز قطر للتكنولوجيا المالية المنصب على التكنولوجيا المالية الإسلامية يخلق بيئة مواتية للشركات الصغيرة والمتوسطة. • من المتوقع أن يشهد سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في قطر نموًا قويًا، ليصل إلى 4 مليارات دولار أمريكي (حوالي 14.5 مليار ريال قطري) بحلول عام 2027. وتحتل قطر المرتبة الثامنة من بين 64 دولة في مؤشر التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي، والذي يُعد مقياسًا لمدى ملاءمة البيئة لتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية.
تكنولوجيا الثروة	• القطاع الموجه للمستهلك: مع تسجيل أكثر من 40% من السكان كمستثمرين أفراد في بورصة قطر، تعد الدولة فرصة واعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تقديم خدمات إدارة الثروات مباشرة للعملاء. • القطاع الموجّه للشركات: يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تقديم خدمات تكنولوجيا إدارة الثروات للشركات الاستثمارية القائمة في قطر، مثل شركة FinanceGPT Labs التي تتيح تحليلات كمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لدعم القرارات الاستثمارية.
التكنولوجيا التنظيمية (RegTech)	• تشمل المكونات الرئيسية لتنظيمات التكنولوجيا المالية في قطر كلاً من التعرف الإلكتروني على العميل ومكافحة غسل الأموال. • في ظل غياب مقدمي التكنولوجيا التنظيمية (RegTech)، تتحمّل الشركات القائمة تكاليف بنية تحتية مرتفعة للامتثال، وهو ما يُتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لتقديم حلول تكنولوجيا تنظيمية فعالة من حيث التكلفة تخدم شركات التكنولوجيا المالية.
العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)	• ينفذ مصرف قطر المركزي حاليًا برنامجًا تجريبيًا للعملة الرقمية مخصصًا للمعاملات بين المؤسسات المالية. وإذا ما نجح هذا البرنامج، فقد يتم توسيعه ليشمل اختبار عملة رقمية موجهة للاستخدام العام. • تحسبا لهذه التطورات، ستحتاج شركات التكنولوجيا المالية إلى تكييف بنيتها التحتية وأنظمتها لدمج العملات الرقمية قطر المركزي، مما يضمن لها الحفاظ على قدرتها التنافسية وامتثالها للاتجاهات المالية الرقمية الناشئة في قطر.
الخدمات المصرفية المفتوحة	• الخدمات المصرفية المفتوحة في مراحلها الأولى في قطر: أطلق بنك قطر الوطني أول واجهة برمجة تطبيقات للخدمات المصرفية المفتوحة في مايو 2024، مخصصة لعملائه من الشركات، ما يوفر لشركات التكنولوجيا المالية في قطر منصة موحدة للوصول إلى البيانات المالية للعملاء ومعالجة المدفوعات بشكل أسرع. • يُتيح ذلك لشركات التكنولوجيا المالية تعزيز الكفاءة التشغيلية، والحد من المخاطر بشكل أكثر فاعلية، واكتشاف فرص جديدة لتحقيق الإيرادات.
الخدمات المصرفية الرقمية	• يشير التمويل المضمن إلى دمج الخدمات المالية، مثل الدفع والإقراض والتأمين والخدمات المصرفية، ضمن منصات غير مالية، مما يجعل هذه الخدمات في متناول المستخدمين بسلاسة دون مطالبتهم بمغادرة المنصة التي يستخدمونها. ويشمل ذلك خيارات مثل خدمات "اشترِ الآن وادفع لاحقًا" عند الدفع أو خطط الدفع داخل المتجر. • أعلنت شركة NymCard، إحدى الشركات الرائدة في مجال التمويل المضمّن ي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤخرًا عن شراكة استراتيجية مع مصرف الريان في قطر. وتهدف هذه الشراكة إلى دفع عجلة الابتكار في التكنولوجيا المالية، ودعم رؤية قطر الوطنية 2030، من خلال تمكين تطوير منتجات مالية مرنة تركز على العملاء.
الأصول الرقمية	• أطلق مركز قطر للمال "مختبر الأصول الرقمية" لتعزيز الابتكار والتنظيم في هذا المجال، حيث توفر هذه المبادرة للشركات الناشئة بيئة خاضعة للرقابة والدعم الفني والتوجيه التنظيمي، بالتعاون مع شركاء مثل Google Cloud و R3 ومصرف الريان. • يُعد "مختبر الأصول الرقمية" بوابة دخول للشركات الساعية للحصول على ترخيص تشغيلي كامل في قطر، حيث تُشكّل لوائح الأصول الرقمية لعام 2024 الصادرة عن مركز قطر للمال إطارًا تنظيميًا شاملاً يشمل الترميز الرقمي (Tokenization)، وحقوق الملكية، والحفظ، والعقود الذكية.
التمويل المضمن	• يشير التمويل المضمن إلى دمج الخدمات المالية، مثل الدفع والإقراض والتأمين والخدمات المصرفية، ضمن منصات غير مالية، مما يجعل هذه الخدمات في متناول المستخدمين بسلاسة دون مطالبتهم بمغادرة المنصة التي يستخدمونها. ويشمل ذلك خيارات مثل خدمات "اشترِ الآن وادفع لاحقًا" عند الدفع أو خطط الدفع داخل المتجر. • مؤخرًا، أعلنت نيم كارد، الشركة الرائدة في تقديم التمويل المضمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن شراكة استراتيجية مع بنك الريان في قطر. يهدف هذا التعاون إلى تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية ودعم رؤية قطر 2030 من خلال تمكين ابتكار منتجات مالية مرنة تركز على العملاء.

يكشف التحليل الرباعي لقطاع التكنولوجيا المالية في قطر عن نقاط قوة وفرص نمو للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسط تحديات وضغوط تنافسية

التحليل الرباعي

نقاط الضعف

لا يزال قطاع التكنولوجيا المالية في مراحله الأولى من التطور، مما يُؤدي إلى نقص الوعي لدى البنوك التقليدية، التي تنظر إلى شركات التكنولوجيا المالية كمنافسين. وقد يُعيق المشهد التنظيمي المتغير باستمرار التخطيط الاستراتيجي والجهود الاستثمارية للشركات.

نقاط القوى

تشهد خدمات التمويل الرقمي في قطر اعتمادًا متزايدًا، مع وجود قطاعات واعدة مثل الإقراض من نظير إلى نظير (P2P)، 50.8 والذي من المتوقع أن يواجه فجوة تمويلية تصل إلى تصل إلى مليار ريال قطري بحلول عام 2028 . ويحظى هذا القطاع بدعم من مؤسسات مختلفة من خلال تنظيمات متقدمة مثل مصرف قطر المركزي (QCB)، ومركز قطر للمال (QFC)، ومركز قطر للتكنولوجيا المالية (QFTH)، حيث تم تقديم أكثر من 32 مليون ريال قطري في تمويل أولي حتى الآن.

الفرص

يُساهم مصرف قطر المركزي ومركز قطر للتكنولوجيا المالية في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في قطر من خلال مبادرات متنوعة تدعم السوق المحلي، بما في ذلك تشجيع البنوك وشركات التأمين على التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية. ويشهد السوق المحلي زيادة في تبني المدفوعات الرقمية، مدفوعةً بارتفاع التجارة الإلكترونية بنسبة 20% في عام 2023.

التهديدات

رغم توفر خيارات تمويل لجولات ما قبل التأسيس والسلسة أ، إلا أن صغر حجم السوق القطري نسبيًا قد يحد من فرص نمو شركات التكنولوجيا المالية، مما يدفعها إلى السعي للتوسع في أسواق أخرى. يمكن تقديم خدمات التكنولوجيا المالية عن بُعد، مما يفرض تحديات على الشركات المحلية.

تم تصنيف القطاعات الخمسة التي يتناولها هذا التقرير استنادًا إلى "معيارين: "نضج السوق" و"إمكانات النمو

مستقبل القطاع والتوصيات الاستراتيجية

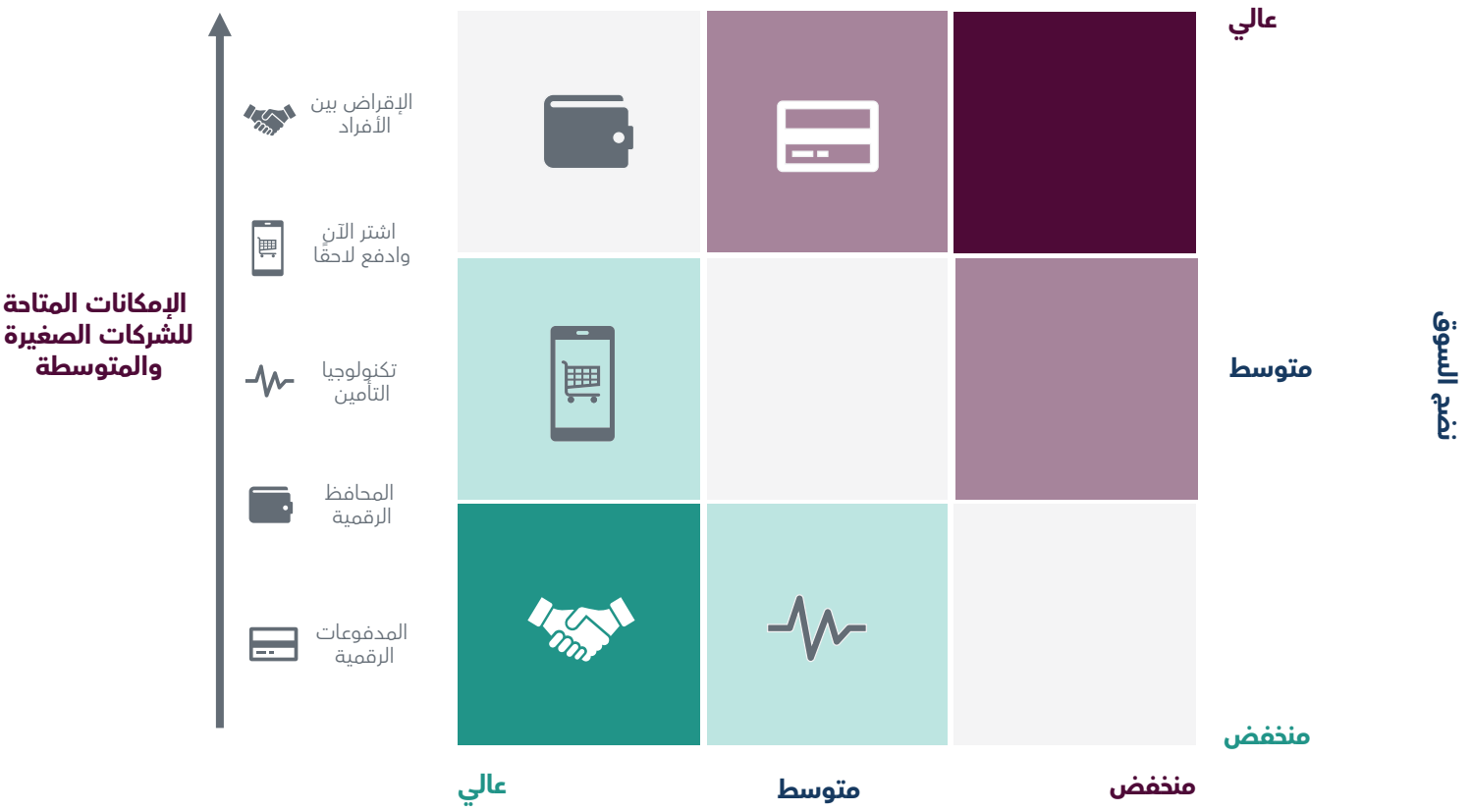

نظرًا للإمكانات الهائلة للقطاع، يعتمد نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الدعم المتاح واستكشاف الفرص عبر سلسلة القيمة

التوصيات الرئيسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

1

الاستفادة من الدعم الحالي

يتميز قطاع التكنولوجيا المالية في قطر بمطورين أقوياء. تتجاوز هذه المؤسسات أدوارها التقليدية وتقدم التوجيه للشركات الناشئة في كل مرحلة من مراحل رحلتها. على سبيل المثال، يعمل مركز قطر للتكنولوجيا المالية كمرشد ليس فقط للشركات الناشئة في مراحلها الأولى من خلال برامج حاضناته، ولكن للشركات الراسخة أيضًا من خلال برنامجه لتسريع الأعمال. وقد تجاوز مركز قطر للمال كونه جهة للتسجيل التجاري، حيث يوفر فرصًا لشركات التكنولوجيا المالية لعرض عروضها على الشركات القائمة من خلال دائرة التكنولوجيا التابعة له، مما يفتح مجالات للتعاون. يقدم مصرف قطر المركزي التوجيه للشركات الناشئة التي تتقدم بطلب للاختبار، ويلعب دورًا هامًا في زيادة الوعي بهذا القطاع بين البنوك التقليدية ومعالجي الدفع.

2

استكشاف الفرص على طول سلسلة قيمة القطاع / دورة حياته

على الرغم من الجهود المبذولة لتقوية روابط التعاون بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية، إلا أن الشراكات لا تزال محدودة بسبب النظر إلى شركات التكنولوجيا المالية على أنها من المنافسين، نظرًا لحداثة ظهورها في السوق. وعلى الرغم من أن هذا يفرض تعقيدات على شركات التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى خدمة العملاء مباشرةً، فإنه يُتيح أيضًا فرصًا لمقدمي البرمجيات للتعاون مع اللاعبين الحاليين ودعم تبنيهم للتكنولوجيات المبتكرة. على سبيل المثال، يُمكن أن تركز الشركات على تطوير نماذج تقييم ائتماني يُمكن أن تستخدمها أسواق الإقراض. يسمح هذا النهج أيضًا للشركات المساهمة في نمو القطاع دون الحاجة الفورية إلى ترخيص من.

3

إعطاء الأولوية لمعالجة احتياجات السوق

يجب على شركات التكنولوجيا المالية في قطر التركيز على تلبية احتياجات السوق الحقيقية وضمان التوافق القوي للمنتج مع السوق، بدلاً من السعي لدخول السوق بمفاهيم غير موثوقة. على سبيل المثال، قد تُركز شركات التأمين الرقمي على قطاعات أصغر وأقل حظاً في الخدمات، مثل تأمين الشحن، بدلاً من التنافس في فئات تبدو جذابة وعالية الطلب وذات تنافسية عالية، مثل التأمين الصحي. تُعد هذه الاستراتيجية مهمة تحديدًا في القطاعات التي لم تُصدر تراخيصها بعد. فهي لا تُعزز فقط احتمالية الحصول على ترخيص من مصرف قطر المركزي، بل تُسهّل أيضاً عمليات أكثر سلاسة بعد الترخيص، لأن مصرف قطر المركزي يُواصل الإشراف على الشركات المنظمة لضمان التزامها بأهدافها الأولية وتلبيتها الفعالة لاحتياجات السوق الحالية.

في الختام، يقدم قطاع التكنولوجيا المالية في قطر آفاقًا واعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مدفوعة بالدعم المؤسسي القوي واللوائح التنظيمية الطموحة. ومن خلال الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، والاستفادة من فرص سلسلة القيمة، وإعطاء الأولوية لملاءمة المنتج للسوق، يُمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تهيئة نفسها استراتيجيًا لتحقيق النجاح والاستفادة من إمكانات النمو في هذا القطاع.